اقتباس: النجار. زينة. ع. أ. (٢٠٢٥). الدبلوماسية الاقتصادية التركية: توظيف الموارد الاقتصادية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات إقليمية. (١٩). ٦٣. ١٠٧-١٣٨.
https://doi.org/10.33899/regs.2024.154450.1223

الدبلوماسية الاقتصادية التركية: توظيف الموارد الاقتصادية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية

م.د. زينة عبد الكريم اواهيم النجار
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
zena.a.karim@nahrainuniv.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٤/١٠/١٣ القبول: ٢٠٢٤/١١/٢٧ النشر: ٢٠٢٥/١/١

مستخلص البحث

تناول البحث الدبلوماسية الاقتصادية التركية وكيفية توظيفها في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية ، وقد استعرض البحث تطور الدور الاقتصادي التركي إقليمياً ودولياً، مع التركيز على التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقد تم تحليل رؤية الحزب للدبلوماسية الاقتصادية، وأهم المؤسسات والآليات المستخدمة في هذا المجال، كما تطرق البحث بالتفصيل إلى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التركية، بما في ذلك المساعدات التنموية والإنسانية، والاستثمارات الخارجية المباشرة، واتفاقيات التجارة الحرة، والدبلوماسية التجارية، وقد تم تحليل كيفية توظيف هذه الأدوات في إدارة الصراعات الإقليمية، مع التركيز على دراسة حالة سوريا وليبيا وشرق المتوسط ، وقد أظهر البحث كيف استخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية للتأثير في مجريات الأحداث في هذه المناطق وتعزيز نفوذها الإقليمي ، كما ناقش البحث التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية التركية، بما في ذلك التحديات الاقتصادية الداخلية، والتوترات السياسية الإقليمية، والمنافسة الدولية، وقد تم تقييم فعالية هذه الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، مع تسليط الضوء على النجاحات والإخفاقات. وأخيراً، استشرفت الدراسة آفاق تطوير الدبلوماسية الاقتصادية التركية مستقبلاً، مقدمة توصيات حول كيفية تعزيز فعاليتها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية التركيا، الصراعات الإقليمية، الشرق الأوسط، العلاقات الدولية.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Alnajar. Zena. A. I. (2025). Turkish Economic Diplomacy: Utilizing Economic Resources to Manage Regional and International Conflicts. *Regional Studies Journal*. (19). 63. 107-138.
https://doi.org/10.33899/regs.2024.154450.1223

Turkish Economic Diplomacy: Utilizing Economic Resources to Manage Regional and International Conflicts

Lect. Dr. Zena A. Ibrahim Alnajar
College of Political Sciences, Al-Nahrain University
zena.a.karim@nahrainuniv.edu.iq

Received: 13/10/2024 Accepted: 27/11/2024 Published: 1/1/2025

Abstract

This research explores Turkish economic diplomacy and its role in addressing regional and global conflicts. It traces the evolution of Turkey's economic influence at both regional and international levels, emphasizing the shifts in foreign policy following the rise of the Justice and Development Party (AKP) to power. The analysis includes the AKP's approach to economic diplomacy, key institutions, and mechanisms employed. The study extensively examines the tools of Turkish economic diplomacy, such as developmental and humanitarian aid, foreign investments, free trade agreements, and trade diplomacy. It focuses on how these tools have been strategically used to manage conflicts in regions like Syria, Libya, and the Eastern Mediterranean. The research highlights Turkey's strategic use of economic resources to shape outcomes in these areas and enhance its regional presence. Furthermore, it addresses internal economic challenges, regional political tensions, and international competition as obstacles to Turkey's economic diplomacy. By assessing its successes and shortcomings, the study evaluates the extent to which Turkish foreign policy objectives are met through this approach. Lastly, it offers insights and recommendations for enhancing Turkish economic diplomacy in the face of evolving regional and international dynamics.

Keywords: Economic diplomacy Turkey, Regional conflicts, Middle East, International relations.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

شهدت تركيا في العقدين الماضيين تحولاً جذرياً في مكانتها الإقليمية والدولية، حيث برزت كقوة صاعدة تسعى لتعظيم نفوذها وتأثيرها في محيطها الجيوسياسي. وقد ارتكز هذا الصعود بشكل أساسي على النمو الاقتصادي المتسارع الذي حققته البلاد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢. وقد شهدت تركيا تحولاً من "دولة أمنية" إلى "دولة تجارية" تعتمد على قوتها الاقتصادية كركيزة أساسية في سياستها الخارجية. وقد انعكس هذا التحول في تبني أنقرة لنهج أكثر نشاطاً وفاعلية في التعامل مع قضايا المنطقة، مدفوعة بطموحات جيوسياسية متنامية تهدف إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة.

في هذا السياق، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة محورية في السياسة الخارجية التركية الجديدة، فقد أدركت القيادة التركية أهمية توظيف الموارد والأدوات الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وإدارة علاقاتها الخارجية، وتعد التجربة التركية نموذج للقوى الصاعدة التي تسعى لإعادة تموضعها في النظام الدولي المتغير، وقد تجلى ذلك في تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، وزيادة حجم التجارة والاستثمارات الخارجية، وتقديم المساعدات التنموية للدول النامية، كما سعت تركيا إلى توظيف قوتها الاقتصادية المتنامية كأداة للقوة الناعمة، تهدف من خلالها إلى تحسين صورتها وتعزيز جاذبيتها في المنطقة والعالم.

وتكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية في كونها توفر لأنقرة أدوات مرنة وفعالة لتحقيق مصالحها وإدارة علاقاتها الخارجية بعيداً عن الوسائل التقليدية القائمة على القوة الصلبة، فقد أتاحت هذه الدبلوماسية لتركيا إمكانية التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية من خلال استخدام الحوافز والضغوط الاقتصادية، كما مكنتها من تعزيز مكانتها كوسيط إقليمي قادر على لعب دور بناء في حل النزاعات وإدارة الأزمات. وقد شهدت السياسة التركية في المنطقة العربية والعالم

تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث سعت أنقرة إلى توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي من خلال تبني سياسات أكثر نشاطاً وفاعلية.

وفي ضوء هذه التطورات، يسعى البحث إلى تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية، مع التركيز بشكل خاص على كيفية توظيف الموارد والأدوات الاقتصادية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، أهمها:

أولاً، تحليل تطور الدبلوماسية الاقتصادية التركية وأدواتها الرئيسية.

ثانياً، تقييم فعالية هذه الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الصراعات الإقليمية.

ثالثاً، استكشاف التحديات والقيود التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

رابعاً، استشراف آفاق تطوير وتعزيز دور هذه الدبلوماسية في المستقبل.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته كونه يسلط الضوء على دراسة الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، نظراً لتأثيراته المتعددة على موازين القوى الإقليمية والعلاقات البينية العربية.

إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي مدى نجحت تركيا في استخدام الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وإدارة التحديات الإقليمية؟ وما هي حدود وإمكانيات هذه الدبلوماسية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : مدى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية التركية في ادارة الصراعات الاقليمية والدولية و كيفية توظيف الدبلوماسية الاقتصادية التركية في دعم السياسية الخارجية التركية اقليميا و دوليا.

منهجية البحث

وفق طرح البحث تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ودراسة اهم التحديات المستقبلية للدبلوماسية الاقتصادية التركية في ادارة الصراعات الاقليمية والدولية

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، المبحث الأول استعرض الإطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية التركية وفق مطلبين تناول المطلب الاول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في السياسة الخارجية التركية ، اما المطلب الثاني فقد وضح مؤسسات واليات الدبلوماسية الاقتصادية التركية ، في حين استعرض المطلب الثاني التحديات المستقبلية في ادارة الصراعات الاقليمية والدولية وفق مطلبين تناول الاول منها دراسة حالة لتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية التركية في ادارة الصراعات الاقليمية والدولية ، اما المطلب الثاني فقد تناول تحديات وافاق الدبلوماسية الاقتصادية التركية.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية التركية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في السياسة الخارجية التركية

تعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأدوات الرئيسية في السياسة الخارجية للدول في العصر الحديث، حيث تزايدت أهميتها مع تنامي الترابط الاقتصادي العالمي وبروز الاقتصاد كمحرك أساسي للعلاقات الدولية، ويشير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام الدولة لمواردها وأدواتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية على الساحة الدولية، وقد عُرِّفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "توظيف الأدوات الاقتصادية والتجارية لخدمة المصالح السياسية والأمنية للدولة (**Kirişçi, 2009, 29-57**)، وتشمل هذه الأدوات مجموعة واسعة من الوسائل، مثل المساعدات الاقتصادية، والاستثمارات الخارجية، والاتفاقيات التجارية، والعقوبات الاقتصادية.

وتكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في قدرتها على توفير بدائل أكثر مرونة وفعالية للأدوات التقليدية في السياسة الخارجية، كالقوة العسكرية أو الضغوط السياسية المباشرة. فهي تتيح للدول إمكانية التأثير في سلوك الدول الأخرى وتوجيه سياساتها بطرق غير مباشرة وأقل تكلفة، وقد نجحت تركيا في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة لتعزيز نفوذها الإقليمي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدسوقي، ٢٠٢٠، ١١٠)، فقد استخدمت أنقرة الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية لتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

وتتميز الدبلوماسية الاقتصادية بعدة خصائص تجعلها أداة فعالة في السياسة الخارجية المعاصرة، أولاً، تتسم بالمرونة والقابلية للتكيف مع الظروف المتغيرة، حيث يمكن تعديل حجم وطبيعة الأدوات الاقتصادية المستخدمة وفقاً لتطورات الموقف، ثانياً، توفر إمكانية التأثير طويل المدى من خلال خلق روابط اقتصادية مستدامة بين الدول،

ثالثاً، تتميز بقدرتها على تحقيق أهداف متعددة في آن واحد، فهي تخدم المصالح الاقتصادية للدولة إلى جانب أهدافها السياسية والاستراتيجية.

وقد لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دوراً محورياً في تعزيز العلاقات التركية مع الفواعل من غير الدول في الشرق الأوسط، حيث استخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية لبناء شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة (جمعة، ٢٠٢٠، ١٧٨)، وقد ساهم هذا النهج في توسيع نطاق التأثير التركي وتنويع أدوات سياستها الخارجية.

غير أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تخلو من التحديات والمخاطر. فقد يؤدي الاعتماد المفرط على الأدوات الاقتصادية إلى تعريض الدولة لضغوط خارجية أو ابتزاز سياسي، كما أن نجاح هذه الدبلوماسية يتطلب توافر موارد اقتصادية كبيرة وقدرة على الاستمرار في تقديم الحوافز الاقتصادية على المدى الطويل، وقد حذر بعض المحللين من مخاطر الاعتماد المفرط على الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية، مشيرين إلى أن التوسع التركي في المنطقة قد أدى إلى صدام مع مصالح القوى الإقليمية الأخرى (عوني، ٢٠٢٠، ٢٠٠).

١. نظريات العلاقات الدولية المفسرة للدبلوماسية الاقتصادية

تقدم نظريات العلاقات الدولية إطاراً تحليلياً لفهم وتفسير دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول، وتبرز في هذا السياق نظريتان رئيسيتان: الواقعية والليبرالية الجديدة.

تنظر المدرسة الواقعية إلى الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها أداة من أدوات القوة الوطنية التي تستخدمها الدول لتعزيز أمنها ومكانتها في النظام الدولي، وفقاً لهذه النظرية، فإن الدول تسعى دائماً لتعظيم قوتها النسبية في مواجهة الدول الأخرى، وتعد الأدوات الاقتصادية إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. وقد تأثرت السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بشكل كبير بالمحددات الجيوسياسية، حيث سعت

تركيا إلى توظيف أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها الإقليمي وموقعها الاستراتيجي (السرحان، ٢٠١٣، ٢٢٨).

من جانب آخر، تقدم الليبرالية الجديدة رؤية مختلفة للدبلوماسية الاقتصادية. فهي ترى أن التعاون الاقتصادي والترابط بين الدول يمكن أن يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة وتقليل احتمالات الصراع. وفقاً لهذه النظرية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز التعاون الدولي وبناء علاقات مستقرة بين الدول، وقد استخدمت تركيا الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، رغم التباعد السياسي بين الجانبين في بعض القضايا (راشد، ٢٠٢٠، ١٣٠).

وتجدر الإشارة إلى أن الممارسة العملية للدبلوماسية الاقتصادية غالباً ما تجمع بين عناصر من كلتا النظريتين، فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز قوتها النسبية، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أهمية التعاون الاقتصادي في تحقيق الاستقرار والازدهار المشترك، وقد عكست السياسة الخارجية التركية هذا التوازن، حيث سعت إلى توظيف أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها الإقليمي، مع الحفاظ على علاقات اقتصادية وثيقة مع شركائها الدوليين.

٢. الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للقوة الناعمة

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأبعاد الرئيسية للقوة الناعمة في العلاقات الدولية المعاصرة، فهي توفر للدول وسيلة للتأثير في سلوك الدول الأخرى وتوجيه سياساتها دون اللجوء إلى الإكراه أو القوة العسكرية، وتعتمد فعالية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للقوة الناعمة على قدرتها على خلق صورة إيجابية للدولة وتعزيز جاذبيتها في المحيط الدولي ، وقد نجحت تركيا في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة للقوة الناعمة في سياستها الخارجية، فقد استخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية لتعزيز صورتها كنموذج ناجح للتنمية الاقتصادية والسياسية في العالم الإسلامي، وقد

ساهم ذلك في زيادة نفوذها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ، حيث نظرت العديد من الدول إلى التجربة التركية كنموذج يحتذى به (ليتيم، ٢٠١٨، ٢١٤).

كما استخدمت تركيا المساعدات الإنمائية والإنسانية كأداة لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة، فقد كثفت تركيا من مساعداتها الإنسانية لسوريا والعراق كجزء من سياستها الإقليمية الجديدة. وقد ساهم ذلك في تحسين صورة تركيا لدى الشعوب العربية وتعزيز نفوذها في المنطقة (خليل، ٢٠٢٠، ١٥٦).

غير أن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للقوة الناعمة لا يخلو من التحديات، فقد يؤدي الاستخدام المفرط للأدوات الاقتصادية إلى إثارة الشكوك حول النوايا الحقيقية للدولة وتقويض مصداقيتها، كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على قدرة الدولة على الاستمرار في تقديم الحوافز الاقتصادية على المدى الطويل، وهو ما قد يشكل عبئاً كبيراً على مواردها.

في الختام، يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل أداة هامة في السياسة الخارجية المعاصرة، حيث توفر للدول وسيلة مرنة وفعالة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها الدولي، وقد نجحت تركيا في توظيف هذه الأداة بشكل فعال في سياستها الخارجية، مما ساهم في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، غير أن نجاح هذه الاستراتيجية على المدى الطويل يتطلب توازناً دقيقاً بين المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية، مع الحفاظ على مصداقية الدولة وصورتها الإيجابية في المحيط الدولي.

٣. تطور الدبلوماسية الاقتصادية التركية

- **اولا: المراحل التاريخية لتطور الدور الاقتصادي التركي إقليمياً ودولياً**

شهد الدور الاقتصادي التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية متعاقبة، حيث تحولت تركيا من دولة هامشية في النظام الاقتصادي العالمي إلى قوة اقتصادية إقليمية ذات تأثير متنامٍ. ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسة:

- **المرحلة الأولى (١٩٢٣-١٩٨٠):** تميزت هذه المرحلة بسياسة الانغلاق الاقتصادي النسبي والتوجه نحو الداخل، حيث ركزت تركيا على بناء اقتصادها الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت انعكاساً للتوجهات الكمالية التي سعت إلى بناء دولة قوية ومستقلة اقتصادياً، وخلال هذه الفترة، كان الدور الاقتصادي التركي محدوداً على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث انصب التركيز على التنمية الداخلية وتحديث البنية الاقتصادية للبلاد (السرحان، ٢٠١٣، ٢٢٨).
- **المرحلة الثانية (١٩٨٠-٢٠٠٢):** شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في السياسة الاقتصادية التركية نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وقد بدأت هذه المرحلة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها تورغوت أوزال في بداية الثمانينيات، وتمهد هذه الإصلاحات الطريق لاندماج تركيا بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وقد شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في الصادرات التركية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما عزز من الدور الاقتصادي التركي على الصعيد الإقليمي (راشد، ٢٠٢٠، ١٣١)، (Kurtaran, 2020, 92).
- **المرحلة الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٢٤):** تمثل هذه المرحلة نقطة تحول مهمة في تطور الدور الاقتصادي التركي، حيث شهدت صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتبني سياسة خارجية أكثر نشاطاً وطموحاً، وقد تميزت هذه المرحلة بتوظيف أكثر فعالية للأدوات الاقتصادية في خدمة الأهداف السياسية والاستراتيجية التركية، فقد سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدسوقي، ٢٠٢٠، ١٣١).

وقد شهدت هذه المرحلة نمواً اقتصادياً قوياً في تركيا، مما عزز من قدرتها على ممارسة دور اقتصادي أكبر على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما نجحت تركيا قد تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية، حيث زادت استثماراتها وتجارتها مع دول

المنطقة بشكل كبير، كما سعت تركيا إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في مناطق أخرى مثل أفريقيا وآسيا الوسطى (ليتيم، ٢٠١٨، ٢١٦) ، غير أن هذه المرحلة قد شهدت أيضاً تحديات وتقلبات حيث أدى التوسع الاقتصادي التركي في المنطقة في بعض الأحيان إلى توترات مع القوى الإقليمية الأخرى، كما أن الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة، خاصة الأزمة السورية، قد ألقت بظلالها على الدور الاقتصادي التركي (جمعة، ٢٠٢٠، ١٨٠).

وفي السنوات الأخيرة، واجهت تركيا تحديات اقتصادية داخلية، بما في ذلك تراجع قيمة الليرة التركية والتضخم المرتفع، مما أثر على قدرتها على مواصلة توسيع دورها الاقتصادي الإقليمي بنفس الوتيرة، وقد أظهرت الدراسات أن هذه التحديات الداخلية قد انعكست على السياسة الخارجية التركية وقدرتها على توظيف أدواتها الاقتصادية بفعالية (مبارك، ٢٠٢٠، ١٢٠).

مما سبق إن الدور الاقتصادي التركي قد شهد تطوراً كبيراً عبر هذه المراحل التاريخية، متحولاً من دور محدود ومنغلق على الذات إلى دور أكثر نشاطاً وتأثيراً على الصعيدين الإقليمي والدولي، غير أن هذا الدور يواجه حالياً تحديات متزايدة، سواء بسبب التحولات الإقليمية والدولية أو بسبب التحديات الاقتصادية الداخلية التي تواجهها تركيا.

ثانيا: رؤية حزب العدالة والتنمية للدبلوماسية الاقتصادية

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية التركية بشكل عام، وفي رؤيتها للدبلوماسية الاقتصادية بشكل خاص، فقد تبنى الحزب رؤية جديدة للدور التركي الإقليمي والدولي، تقوم على توظيف القوة الاقتصادية المتنامية للبلاد في خدمة أهدافها الاستراتيجية.

وقد استندت رؤية حزب العدالة والتنمية للدبلوماسية الاقتصادية إلى عدة مبادئ رئيسة:

Regional Studies Journal, Vol.19, No.63, January 2025 (107-138)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

١. **تعظيم المصالح الاقتصادية:** سعى الحزب إلى توظيف السياسة الخارجية لخدمة المصالح الاقتصادية التركية، من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أشار كيريشجي (Kirişçi, 2009, 29-57) إلى أن هذا التوجه قد أدى إلى تحول تركيا من "دولة أمنية" إلى "دولة تجارية" تعطي الأولوية للعلاقات الاقتصادية في سياستها الخارجية.

٢. **الاندماج الإقليمي:** ركزت رؤية الحزب على تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول الجوار، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث انعكس هذا التوجه بشكل واضح في العلاقات التركية-السورية، حيث سعت تركيا إلى السيطرة على الاقتصاد السوري كجزء من سياستها الإقليمية الجديدة (عدوان، ٢٠١٩، ٢٦).

٣. **توظيف القوة الناعمة:** اعتمدت رؤية الحزب على استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز النفوذ التركي وتحسين صورتها في المنطقة، وقد أظهرت الدراسات أن تركيا قد نجحت في توظيف نموذجها الاقتصادي كأداة للقوة الناعمة في علاقاتها مع دول المنطقة (ليتيم، ٢٠١٨، ٢١٧).

٤. **تنويع الشراكات الاقتصادية:** سعى الحزب إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية التركية لتشمل مناطق جديدة مثل أفريقيا وآسيا الوسطى، بهدف تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية وتعزيز المكانة الدولية لتركيا، حيث أدى هذا التوجه إلى تعزيز علاقات تركيا مع الفواعل من غير الدول في المنطقة (جمعة، ٢٠٢٠، ١٨٢).

٥. **الربط بين الاقتصاد والسياسة:** تبنى الحزب رؤية تقوم على الربط الوثيق بين الأهداف الاقتصادية والسياسية في السياسة الخارجية ، جعلت من اقتصادها هدف استراتيجي من اجل مد نفوذه (عوني، ٢٠٢٠، ٢٠٠).

غير أن هذه الرؤية قد واجهت تحديات وانتقادات متزايدة في السنوات الأخيرة خصوصا وان التوسع الاقتصادي التركي في المنطقة قد أثار مخاوف بعض القوى

الإقليمية، وأدى في بعض الحالات إلى اتهامات لتركيا بتوظيف علاقاتها الاقتصادية لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة (كمال، ٢٠٢٠، ١٨٦).

كما أن التحديات الاقتصادية الداخلية التي واجهتها تركيا في السنوات الأخيرة قد ألقت بظلالها على قدرتها على مواصلة هذه السياسة بنفس الفعالية، حيث أن التراجع الاقتصادي وانخفاض قيمة الليرة التركية قد أثرا على قدرة تركيا على توظيف أدواتها الاقتصادية في سياستها الخارجية (مبارك، ٢٠٢٠، ١٢١).

إن رؤية حزب العدالة والتنمية للدبلوماسية الاقتصادية قد مثلت تحولاً مهماً في السياسة الخارجية التركية، حيث وضعت الأدوات الاقتصادية في صميم الاستراتيجية التركية الإقليمية والدولية، غير أن هذه الرؤية تواجه حالياً تحديات متزايدة، سواء بسبب التحولات الإقليمية أو بسبب التحديات الاقتصادية الداخلية، مما يطرح تساؤلات حول قدرة تركيا على مواصلة هذا النهج في المستقبل.

المطلب الثاني: مؤسسات وآليات الدبلوماسية الاقتصادية التركية

تعتمد تركيا على مجموعة متنوعة من المؤسسات والآليات لتنفيذ دبلوماسيتها الاقتصادية، وتشمل هذه المؤسسات جهات حكومية وشبه حكومية، بالإضافة إلى منظمات القطاع الخاص، وتعمل هذه المؤسسات بشكل متكامل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

من أبرز هذه المؤسسات:

١.**وزارة الخارجية التركية:** تلعب دوراً محورياً في تنسيق الجهود الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تعمل على دمج الأهداف الاقتصادية في السياسة الخارجية الشاملة للبلاد وتعمل على زيادة الدور المتنامي للوزارة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين (راشد، ٢٠٢٠، ١٣٣).

٢.**وزارة التجارة:** تضطلع بدور رئيس في تنفيذ السياسات التجارية وتعزيز الصادرات التركية، وتعمل الوزارة على فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية وتسهيل التبادل التجاري مع الدول الأخرى

٣.**وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا):** تعد من أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التركية، حيث تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية والمساعدات الإنسانية في العديد من الدول، خاصة في أفريقيا وآسيا الوسطى.

٤.**مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية:** وهو مؤسسة شبه حكومية تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول الأخرى، ويقوم المجلس بتنظيم زيارات رجال الأعمال وتسهيل الاستثمارات المتبادلة.

٥.**الوكالة التركية لدعم وتشجيع الاستثمار:** تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا وتسهيل عمليات الاستثمار، وقد لعبت الوكالة دوراً مهماً في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا في العقدين الماضيين.

٦.**البنك المركزي التركي:** يلعب دوراً مهماً في إدارة السياسة النقدية وتنظيم العلاقات المالية مع البنوك المركزية الأخرى.

٧.**اتحاد الغرف وبورصات السلع في تركيا:** يمثل القطاع الخاص التركي دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال تنظيم المعارض التجارية والزيارات الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بآليات الدبلوماسية الاقتصادية التركية، فتشمل:

١.**المساعدات التنموية والإنسانية:** تستخدم تركيا المساعدات كأداة لتعزيز نفوذها وتحسين صورتها في الدول المستفيدة، فمثلا وسعت تركيا من المساعدات التركية لسوريا والعراق كجزء من سياستها الإقليمية (خليل، ٢٠٢٠، ١٥٨).

٢.**اتفاقيات التجارة الحرة:** تسعى تركيا إلى توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول لتسهيل التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

٣. **الاستثمارات الخارجية المباشرة:** تشجع تركيا الشركات التركية على الاستثمار في الخارج كوسيلة لتوسيع نفوذها الاقتصادي.

٤. **الدبلوماسية الرئاسية:** يقوم الرئيس التركي بزيارات متكررة للدول الأخرى، مصحوباً بوفود اقتصادية كبيرة، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية.

٥. **المنتديات الاقتصادية:** تنظم تركيا وتشارك في العديد من المنتديات الاقتصادية الإقليمية والدولية لتعزيز مكانتها الاقتصادية.

٦. **التعاون في مجال الطاقة:** تسعى تركيا لتعزيز دورها كممر للطاقة بين الشرق والغرب، مما يعزز أهميتها الاستراتيجية.

غير أن فعالية هذه المؤسسات والآليات قد واجهت تحديات في السنوات الأخيرة، فقد أثرت التوترات السياسية مع بعض الدول الإقليمية سلباً على العلاقات الاقتصادية، كما أن التحديات الاقتصادية الداخلية قد حدت من قدرة تركيا على توظيف أدواتها الاقتصادية بنفس الفعالية السابقة (سلمان، ٢٠٢٠، ٢٢٠، ١٠١).

في الختام، يظهر هنأ أن تركيا قد طورت منظومة متكاملة من المؤسسات والآليات لتنفيذ دبلوماسيتها الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المنظومة في تعزيز الدور الاقتصادي التركي إقليمياً ودولياً، غير أن فعالية هذه المنظومة تواجه حالياً تحديات متزايدة، مما يتطلب إعادة تقييم وتكييف لهذه الأدوات في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

اما فيما يخص أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التركية:

- **المساعدات التنموية والإنسانية**

تعد المساعدات التنموية والإنسانية من أبرز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التركية، حيث استخدمتها تركيا بشكل فعال لتعزيز نفوذها وتحسين صورتها في العديد من الدول، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد شهدت السنوات الأخيرة

زيادة كبيرة في حجم المساعدات التركية، مما عزز من مكانة تركيا كدولة مانحة على الصعيد الدولي.

أن المساعدات التركية تتميز بعدة خصائص رئيسة:

١. **التنوع الجغرافي:** تقدم تركيا مساعداتها لمجموعة واسعة من الدول، مع التركيز بشكل خاص على الدول الإسلامية والدول ذات الأهمية الاستراتيجية لتركيا مثل (العراق ، سوريا ، لبنان ، ليبيا ، افغانستان ، السودان ، اوكرانيا).

٢. **التركيز على المشاريع التنموية:** تهتم تركيا بتنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأمد، إلى جانب المساعدات الإنسانية العاجلة. وتشمل هذه المشاريع مجالات متنوعة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

٣. **الربط بين المساعدات والمصالح الاقتصادية:** تسعى تركيا إلى الربط بين برامج المساعدات وتعزيز مصالحها الاقتصادية، من خلال فتح أسواق جديدة للشركات التركية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول المستفيدة.

٤. **استخدام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية:** تعتمد تركيا على مزيج من المؤسسات الحكومية، مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج المساعدات.

وعليه، يمكن القول أن المساعدات التنموية والإنسانية قد لعبت دوراً محورياً في تعزيز النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، قدمت تركيا مساعدات كبيرة للاجئين السوريين، مما عزز من صورتها كدولة داعمة للقضايا الإنسانية في المنطقة. غير أن هذه السياسة قد واجهت بعض الانتقادات والتحديات. فقد اتهمت بعض الدول تركيا باستخدام المساعدات كوسيلة للتدخل في شؤونها الداخلية أو لدعم جماعات معينة. كما أن التحديات الاقتصادية الداخلية التي تواجهها تركيا قد تؤثر على قدرتها على الاستمرار في تقديم المساعدات بنفس المستوى.

- **الاستثمارات الخارجية المباشرة**

تعد الاستثمارات الخارجية المباشرة أداة رئيسية أخرى في الدبلوماسية الاقتصادية التركية، فقد سعت تركيا إلى تشجيع الشركات التركية على الاستثمار في الخارج، خاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة، كوسيلة لتوسيع نفوذها الاقتصادي وتعزيز علاقاتها مع هذه الدول.

وتتميز الاستثمارات الخارجية التركية بعدة خصائص (الدسوقي، ٢٠٢٠، ١١١):

١. **التركيز على القطاعات الاستراتيجية:** تركز الاستثمارات التركية على قطاعات ذات أهمية استراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية والاتصالات.
٢. **التوسع في الأسواق الناشئة:** تستهدف الشركات التركية بشكل خاص الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.
٣. **الدعم الحكومي:** تقدم الحكومة التركية دعماً كبيراً للشركات التركية المستثمرة في الخارج، من خالل توفير الضمانات والتسهيلات المالية.
٤. **الربط بين الاستثمار والنفوذ السياسي:** تسعى تركيا إلى توظيف استثماراتها الخارجية لتعزيز نفوذها السياسي في الدول المضيفة.

ويظهر هنا أن الاستثمارات الخارجية التركية قد لعبت دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة. فعلى سبيل المثال، ساهمت الاستثمارات التركية في قطاعات البناء والطاقة في تعزيز النفوذ التركي في العديد من الدول الأفريقية (مثل غانا والسودان)؛ كما واجهت هذه السياسة أيضاً بعض التحديات خصوصا في ظل تزايد التوترات السياسية مع بعض الدول (كالصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية) والتي أثرت سلباً على الاستثمارات التركية في هذه الدول، كما أن المنافسة المتزايدة من قبل دول أخرى، مثل الصين، قد شكلت تحدياً للاستثمارات التركية في بعض المناطق.

- **اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية**

تعد اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية من الأدوات الهامة في الدبلوماسية الاقتصادية التركية. فقد سعت تركيا إلى توقيع العديد من هذه الاتفاقيات مع دول مختلفة، بهدف تعزيز التبادل التجاري وتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية. وتتميز سياسة تركيا في هذا المجال بعدة خصائص:

١. **التنوع الجغرافي:** تسعى تركيا إلى توقيع اتفاقيات مع دول من مختلف المناطق، مع التركيز بشكل خاص على الدول النامية والأسواق الناشئة.
٢. **الشمولية:** تغطي الاتفاقيات التركية مجالات متعددة، بما في ذلك التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحماية الملكية الفكرية.
٣. **الربط بين الاقتصاد والسياسة:** تستخدم تركيا هذه الاتفاقيات كوسيلة لتعزيز علاقاتها السياسية مع الدول الأخرى.
٤. **التكامل الإقليمي:** تسعى تركيا من خلال هذه الاتفاقيات إلى تعزيز دورها كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار.

وتظهر هنا أهمية اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في تعزيز العلاقات الاقتصادية التركية–الأوروبية، رغم التحديات السياسية التي تواجه العلاقات بين الجانبين (راشد، ٢٠٢٠، ١٣٤) ، وعلى الرغم من نجاحها، لا زالت تواجه هذه السياسة بعض التحديات متمثلة في التوترات السياسية مع بعض الدول قد أثرت سلباً على تنفيذ بعض الاتفاقيات التجارية، كما أن التحديات الاقتصادية الداخلية في تركيا قد أثرت على قدرتها على الاستفادة الكاملة من هذه الاتفاقيات (مبارك، ٢٠٢٠، ١٢٣).

- **الدبلوماسية التجارية وتنشيط الصادرات**

تعد الدبلوماسية التجارية وتنشيط الصادرات من الأدوات الرئيسة في الدبلوماسية الاقتصادية التركية، فقد سعت تركيا إلى تعزيز صادراتها وتوسيع أسواقها الخارجية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز نفوذها الدولي.

وتتميز سياسة تركيا في هذا المجال بعدة خصائص (Kirişçi, 2009, 36):

١. **التنويع القطاعي:** تسعى تركيا إلى تنويع صادراتها لتشمل مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات.
٢. **استهداف الأسواق الجديدة:** تركز تركيا على فتح أسواق جديدة لصادراتها، خاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة.
٣. **الدعم الحكومي:** تقدم الحكومة التركية دعماً كبيراً للمصدرين من خلال برامج التمويل والضمانات وخدمات الترويج.
٤. **الدبلوماسية الرئاسية:** يمارس الرئيس التركي دوراً نشطاً في الترويج للصادرات التركية من خلال الزيارات الرسمية والمشاركة في المعارض التجارية.

وساهم هذا التوجه بشكل ملحوظ في تحول تركيا إلى "دولة تجارية" تعطي أولوية كبيرة للعلاقات الاقتصادية في سياستها الخارجية، ولم يخل الأمر من التحديات التي ظهرت نتيجة التوترات السياسية أيضا مع بعض الدول مثل ملف ليبيا، فقد أثرت سلباً على الصادرات التركية إلى هذه الدول، كما أن المنافسة العالمية المتزايدة والتحديات الاقتصادية الداخلية قد شكلت ضغوطاً على قدرة تركيا على تنمية صادراتها بالوتيرة المرغوبة (سليمان، ٢٠٢٠، ١٠٤).

يظهر من خلال التحليل السابق أن تركيا قد طورت مجموعة متنوعة من الأدوات في دبلوماسيتها الاقتصادية، مما ساهم في تعزيز دورها الاقتصادي والسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني

التحديات المستقبلية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية

لقد مارست الدبلوماسية الاقتصادية دوراً محورياً في السياسة الخارجية التركية، خاصة في إدارة الصراعات الإقليمية، وقد سعت تركيا إلى توظيف أدواتها الاقتصادية بشكل فعال للتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، يتناول هذا القسم ثلاث دراسات حالة رئيسية: سوريا، ليبيا، وشرق المتوسط ، لتوضيح كيفية استخدام تركيا للأدوات الاقتصادية في إدارة هذه الأزمات.

المطلب الأول/ دراسات حالة لتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية

دراسة حالة: سوريا

شكلت الأزمة السورية تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، وقد سعت أنقرة إلى توظيف أدواتها الاقتصادية بشكل مكثف في التعامل مع هذه الأزمة، ويمكن تحليل استخدام تركيا للدبلوماسية الاقتصادية في الحالة السورية من خلال عدة محاور:

١. **المساعدات الإنسانية:** قدمت تركيا مساعدات إنسانية ضخمة للاجئين السوريين، سواء داخل الأراضي التركية أو في المناطق الحدودية داخل سوريا، حيث شكلت هذه المساعدات دوراً مهماً في تعزيز النفوذ التركي في المناطق السورية المتاخمة للحدود التركية، وخلق مناطق نفوذ داخل الأراضي السورية (خليل، ٢٠٢٠، ١٥٨).

٢. **الدعم الاقتصادي للمعارضة:** قدمت تركيا دعماً اقتصادياً كبيراً لفصائل المعارضة السورية، بما في ذلك توفير الموارد المالية واللوجستية مما قد أثار انتقادات من بعض الأطراف الدولية، التي اتهمت تركيا بدعم جماعات مسلحة في سوريا (كمال، ٢٠٢٠، ١٨٨).

٣. **الاستثمارات في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية:** سعت تركيا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في المناطق السورية الخاضعة لسيطرتها، من خلال تنفيذ مشاريع

بنية تحتية وتشجيع الاستثمارات التركية في هذه المناطق بهدف خلق واقع اقتصادي جديد في هذه المناطق يرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد التركي (عدوان، ٢٠١٩، ٢٦).

٤. **العقوبات الاقتصادية:** استخدمت تركيا العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط على النظام السوري، حيث قامت بتجميد الأصول السورية في تركيا ووقف التعاملات المالية مع المؤسسات السورية الرسمية(حميد، ٢٠١٦، ٩٢-٩٣) .

يتضح أن هذه السياسة قد واجهت تحديات كبيرة أبرزها التكلفة الاقتصادية الكبيرة لاستضافة اللاجئين السوريين التي شكلت عبئاً على الاقتصاد التركي، مما أثار انتقادات داخلية للسياسة التركية تجاه سوريا (حمدون، ٢٠١٨، ٦٥).

دراسة حالة: ليبيا

شكلت الأزمة الليبية ساحة أخرى لتوظيف تركيا لدبلوماسيتها الاقتصادية، واستخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية للتأثير في مجريات الأحداث في ليبيا وتعزيز نفوذها في هذا البلد الاستراتيجي، ويمكن تحليل استخدام تركيا للدبلوماسية الاقتصادية في الحالة الليبية من خلال عدة محاور:

١. **الاتفاقيات الاقتصادية:** وقعت تركيا سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا عام ٢٠٢١، شملت مجالات متعددة مثل الطاقة والبناء والتجارة، وقد هدفت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز النفوذ التركي في ليبيا وضمان مصالحها الاقتصادية في البلاد (حلوي، ٢٠٢٢).

٢. **الاستثمارات في إعادة الإعمار:** سعت تركيا إلى تأمين دور رئيسي لشركاتها في عملية إعادة إعمار ليبيا، من خلال توقيع عقود واتفاقيات مع الحكومة الليبية بهدف خلق روابط اقتصادية طويلة الأمد بين تركيا وليبيا.

٣. **الدعم المالي:** قدمت تركيا دعماً مالياً لحكومة الوفاق الوطني، سواء بشكل مباشر أو من خلال تسهيل وصولها إلى موارد مالية دولية، وقد هدف هذا الدعم إلى تعزيز قدرة الحكومة على مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية.

٤. **التعاون في مجال الطاقة:** سعت تركيا إلى تعزيز تعاونها مع ليبيا في مجال الطاقة، خاصة في ظل النزاع حول ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وقد شكل هذا التعاون جزءاً من استراتيجية تركيا الأوسع في شرق المتوسط (جمعة، ٢٠٢٠، ١٨٣).

وترتب على هذه السياسة تحديات كبيرة، خاصة مع تصاعد التوترات مع دول أخرى مثل مصر واليونان بسبب التدخل التركي في ليبيا، حيث أثرت هذه التوترات سلباً على المصالح الاقتصادية التركية في المنطقة.

دراسة حالة: شرق المتوسط

شكل النزاع في شرق المتوسط، خاصة حول حقوق التنقيب عن الغاز والنفط، ساحة رئيسية لتوظيف تركيا لدبلوماسيتها الاقتصادية، ويمكن تحليل استخدام تركيا للدبلوماسية الاقتصادية في هذه الحالة من خلال عدة محاور (مظلوم، ٢٠٢٠، ١١٤):

١. **الاتفاقيات البحرية:** وقعت تركيا اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، وهو ما أثار ردود فعل قوية من دول أخرى في المنطقة بهدف تعزيز الموقف القانوني لتركيا في النزاع حول حقوق التنقيب في شرق المتوسط (راشد، ٢٠٢٠، ١٣٠).

٢. **الاستثمارات في التنقيب:** قامت تركيا بإرسال سفن تنقيب وحفر إلى المناطق المتنازع عليها في شرق المتوسط، متحدية بذلك مواقف دول أخرى مثل اليونان وقبرص، وقد هدفت هذه الخطوة إلى تأكيد حقوق تركيا في المنطقة وخلق واقع جديد على الأرض.

٣. **التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة:** سعت تركيا إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع بعض دول المنطقة، مثل ليبيا، لتعزيز موقفها في النزاع وخلق تحالفات إقليمية تدعم الموقف التركي.

٤. **استخدام الضغوط الاقتصادية:** استخدمت تركيا الضغوط الاقتصادية كوسيلة للتأثير على مواقف بعض الدول في النزاع، فعلى سبيل المثال، هددت بفرض عقوبات على شركات الطاقة التي تعمل في المناطق المتنازع عليها دون موافقتها.

سعت تركيا إلى توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية بشكل مكثف في إدارة الصراعات الإقليمية، خاصة في سوريا وليبيا وشرق المتوسط، وقد استخدمت مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات والاستثمارات والاتفاقيات الاقتصادية والضغوط الاقتصادية، غير أن هذه السياسة قد واجهت تحديات كبيرة، سواء بسبب التكلفة الاقتصادية الباهظة أو بسبب التوترات مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وهذا يطرح تساؤلات حول استدامة هذه السياسة على المدى الطويل وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتركيا في المنطقة (Kutaly, 2013, 1416).

المطلب الثاني / تحديات وآفاق الدبلوماسية الاقتصادية التركية

اولا: القيود والعقبات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية التركية

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية التركية مجموعة من القيود والعقبات التي تحد من فعاليتها وتؤثر على قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة فئات رئيسة:

١. التحديات الاقتصادية الداخلية

تشكل التحديات الاقتصادية الداخلية عائقاً كبيراً أمام فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية حيث واجهت تركيا في السنوات الأخيرة تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك تراجع قيمة الليرة التركية، وارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وقد أثرت هذه التحديات بشكل كبير على قدرة تركيا بتوظيف أدواتها الاقتصادية بفعالية في سياستها الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، أدى تراجع قيمة الليرة التركية إلى زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية التركية في الخارج، مما قلل من جاذبيتها وقدرتها التنافسية، كما أن الضغوط الاقتصادية الداخلية قد حدت من قدرة تركيا على تقديم المساعدات والقروض للدول الأخرى، وهو ما كان يشكل أداة مهمة في دبلوماسيتها الاقتصادية.

٢. التوترات السياسية الإقليمية والدولية

تشكل التوترات السياسية مع العديد من الدول الإقليمية والدولية عائقاً كبيراً أمام الدبلوماسية الاقتصادية التركية، أدت السياسات التركية في المنطقة، خاصة في سوريا وليبيا وشرق المتوسط، إلى توترات مع العديد من الدول، بما في ذلك مصر واليونان وقبرص والاتحاد الأوروبي(عوني، ٢٠٢٠، ٢٠٢).

وقد انعكست هذه التوترات سلباً على العلاقات الاقتصادية التركية مع هذه الدول، فعلى سبيل المثال، أدت التوترات مع الاتحاد الأوروبي إلى تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد، وهو ما كان يشكل حافزاً مهماً للإصلاحات الاقتصادية في تركيا، كما أن التوترات مع دول مثل مصر قد أثرت سلباً على التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

٣. المنافسة الإقليمية والدولية

تواجه تركيا منافسة شديدة من قوى إقليمية ودولية أخرى في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، و أن كلا من الصين ، روسيا ، الإمارات العربية المتحدة قد كثفت من نشاطها الاقتصادي في مناطق النفوذ التقليدية لتركيا، مثل الشرق الأوسط وأفريقيا (جمعة، ٢٠٢٠، ١٧٨).

وقد شكلت هذه المنافسة تحدياً كبيراً للدبلوماسية الاقتصادية التركية، فعلى سبيل المثال، تواجه الشركات التركية منافسة قوية من الشركات الصينية في مجال المشاريع الإنشائية في أفريقيا، كما أن الاستثمارات الخليجية، خاصة من الإمارات والسعودية، قد نافست الاستثمارات التركية في العديد من الدول العربية.

٤. القيود القانونية والتنظيمية

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية التركية قيوداً قانونية وتنظيمية في العديد من الدول، خاصة في مجالات مثل الاستثمار والتجارة نتيجة مواجهة صعوبات في التعامل مع الأنظمة القانونية والتنظيمية المعقدة في بعض الدول، خاصة في الاتحاد الأوروبي،

وقد أدت هذه القيود إلى صعوبات في توسيع نطاق الاستثمارات التركية في بعض الدول، كما أثرت على قدرة الشركات التركية على المنافسة في المناقصات الدولية.

٥. التحديات الأمنية والسياسية

تشكل التحديات الأمنية والسياسية في بعض مناطق النفوذ التركي عائقاً أمام الدبلوماسية الاقتصادية خصوصا عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول مثل سوريا وليبيا والتي أثرت سلباً على قدرة تركيا على تنفيذ مشاريعها الاقتصادية في هذه الدول، كما أن التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب والصراعات المسلحة، قد زادت من مخاطر الاستثمار في بعض المناطق، مما قلل من جاذبيتها للمستثمرين الأتراك.

٦. محدودية الموارد

تواجه تركيا تحدياً في توفير الموارد الكافية لدعم دبلوماسيتها الاقتصادية على نطاق واسع، فعلى الرغم من نموها الاقتصادي، لا تزال تواجه صعوبات في منافسة القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة في مجال تقديم المساعدات والاستثمارات الضخمة، وقد أدت محدودية الموارد إلى صعوبات في الحفاظ على مستوى ثابت من المساعدات والاستثمارات في جميع مناطق النفوذ التركي، مما أثر على استمرارية وفعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية.

يلاحظ إن الدبلوماسية الاقتصادية التركية تواجه مجموعة متنوعة من التحديات والقيود، تتراوح بين التحديات الاقتصادية الداخلية والتوترات السياسية الخارجية والمنافسة الدولية، وتؤثر هذه التحديات بشكل كبير على قدرة تركيا على توظيف أدواتها الاقتصادية بفعالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن الضروري أن تعمل تركيا على معالجة هذه التحديات لتعزيز فعالية دبلوماسيتها الاقتصادية في المستقبل.

ثانيا: تقييم فعالية الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية

يعد تقييم فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية أمراً معقداً، نظراً لتعدد الأهداف وتنوع الأدوات المستخدمة، ومع ذلك، يمكن تقييم هذه الفعالية من خلال عدة معايير:

١. تعزيز النفوذ الإقليمي

نجحت الدبلوماسية الاقتصادية التركية إلى حد كبير في تعزيز النفوذ التركي في بعض المناطق، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث ساهمت الاستثمارات التركية والمساعدات التنموية في تعزيز العلاقات مع العديد من الدول في هذه المناطق (ليتيم، ٢٠١٨، ٢١٧)، ومع ذلك، فقد واجهت هذه السياسة تحديات في مناطق أخرى، حيث خلقت التدخلات التركية في سوريا وليبيا، رغم أنها عززت النفوذ التركي في هذه الدول، توترات مع قوى إقليمية أخرى، مما قد يؤثر سلباً على النفوذ التركي على المدى الطويل (İşeri, & Dilek, 2011, 45).

٢. تحقيق المصالح الاقتصادية

نجحت الدبلوماسية الاقتصادية التركية في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية الملموسة، خاصة في مجالات البناء والطاقة. وعلى الرغم من ذلك، حدثت توترات سياسية خارجية حدت من قدرة تركيا على تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية في بعض المناطق، كما أن التراجع الاقتصادي الداخلي قد أثر سلباً على قدرة الشركات التركية على المنافسة في الأسواق الدولية (مبارك، ٢٠٢٠، ١٢٣).

٣. تحسين الصورة الدولية:

مارست الدبلوماسية الاقتصادية دوراً مهماً في تحسين صورة تركيا في بعض المناطق، خاصة من خلال المساعدات الإنسانية والتنموية، فعلى سبيل المثال، ساهمت المساعدات التركية للاجئين السوريين في تحسين صورة تركيا في المنطقة إلا أنها لم تنجح بشكل كبير في ذلك نتيجة لوجود بعض السياسات التركية، خاصة في مجال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (مثل التدخل في سوريا وليبيا)، والتي تمس بصورة عكسية صورة تركيا في بعض الدول.

٤. دعم التحول الديمقراطي والتنمية:

سعت تركيا من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية إلى دعم التحول الديمقراطي والتنمية في بعض الدول، ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسة كان متفاوتاً، كما أن الدعم

التركي لبعض الجماعات السياسية في دول مثل مصر قد أدى إلى توترات مع الأنظمة الحاكمة في هذه الدول.

٥. تعزيز الأمن القومي:

سعت تركيا من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية إلى تعزيز أمنها القومي، خاصة من خلال خلق مناطق نفوذ في دول الجوار، مما ساهم في التدخلات التركية في سوريا، رغم أنها هدفت إلى تأمين الحدود التركية، إلا أنها أدت إلى تعقيد الوضع الأمني في المنطقة.

في النهاية اظهر التحليل أن الدبلوماسية الاقتصادية التركية قد حققت نجاحات ملموسة في بعض المجالات، خاصة في تعزيز النفوذ الإقليمي وتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، ومع ذلك، فإنها واجهت تحديات كبيرة في مجالات أخرى، خاصة في ظل التوترات السياسية الإقليمية والتحديات الاقتصادية الداخلية، ويبدو أن فعالية هذه الدبلوماسية قد تراجعت في السنوات الأخيرة، مما يستدعي إعادة تقييم وتكييف للاستراتيجيات المتبعة.

ثالثا: آفاق تطوير الدبلوماسية الاقتصادية التركية مستقبلاً

في ضوء التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية التركية والتقييم لفعاليتها، يمكن استشراف عدة آفاق لتطويرها مستقبلاً (ليتيم، ٢٠١٨، ٢١٧):

١. إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية:

من الضروري أن تقوم تركيا بإعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال التركيز على تحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، باعتباره الشريك التجاري الرئيسي لتركيا، كما يمكن لتركيا أن تعيد النظر في سياساتها تجاه بعض الدول الإقليمية لتخفيف حدة التوترات وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي.

٢. تنويع الأدوات الاقتصادية:

يمكن لتركيا أن تسعى إلى تنويع أدواتها الاقتصادية لتعزيز فعالية دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال التركيز بشكل أكبر على مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار، والتي يمكن أن تشكل ميزة تنافسية لتركيا في الأسواق العالمية.

٣. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية:

يمكن لتركيا أن تسعى إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون مع منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة في المنطقة.

٤. تحسين البيئة الاقتصادية الداخلية:

من الضروري أن تعمل تركيا على تحسين بيئتها الاقتصادية الداخلية لتعزيز قدرتها على ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية بفعالية من خلال العمل على معالجة التحديات الاقتصادية الداخلية، مثل التضخم وتراجع قيمة العملة، لتعزيز الثقة في الاقتصاد التركي.

٥. تطوير آليات التنسيق الداخلي:

يمكن لتركيا أن تعمل على تطوير آليات التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية لضمان تناسق السياسات وتعظيم الفعالية؛ وتبرز هنا أهمية تعزيز التنسيق بين وزارات الخارجية والتجارة والاقتصاد لضمان تكامل الجهود الدبلوماسية والاقتصادية.

٦. الاستثمار في الدبلوماسية العامة:

يمكن لتركيا أن تستثمر بشكل أكبر في الدبلوماسية العامة لتعزيز صورتها وتحسين بيئة الأعمال لشركاتها في الخارج باستخدام وسائل الإعلام والثقافة لتعزيز الصورة الإيجابية لتركيا في الخارج.

٧. تعزيز الشراكات الاستراتيجية:

تسعى تركيا إلى بناء شراكات استراتيجية مع دول ذات أهمية اقتصادية وجيوسياسية وتعزيز العلاقات لموازنة العلاقات مع الغرب.

الخاتمة

أن الدبلوماسية الاقتصادية قد شكلت ركيزة أساسية في السياسة الخارجية التركية، حيث نجحت تركيا في توظيف أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وأظهرت الدراسة أن هذه الدبلوماسية قد حققت نجاحات ملموسة في بعض المجالات، خاصة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة وتوسيع نطاق النفوذ التركي. وقد برز دور هذه الدبلوماسية بشكل خاص في إدارة الصراعات الإقليمية، حيث استخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية للتأثير في مجريات الأحداث في سوريا وليبيا وشرق المتوسط. غير أن هذه السياسة قد واجهت تحديات متزايدة في السنوات الأخيرة، سواء بسبب التحديات الاقتصادية الداخلية أو التوترات السياسية الإقليمية. وقد أثرت هذه التحديات على فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية وقدرتها على تحقيق أهدافها بشكل كامل. وخلصت الدراسة إلى أن تطوير الدبلوماسية الاقتصادية التركية مستقبلاً يتطلب إعادة تقييم للأولويات الاستراتيجية، وتنويع الأدوات الاقتصادية، وتحسين البيئة الاقتصادية الداخلية، مع الحفاظ على المرونة في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية داخل تركيا، وتطوير آليات لتقييم فعالية هذه الدبلوماسية بشكل مستمر. وفي النهاية، أشارت الدراسة إلى أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية التركية في المستقبل سيعتمد بشكل كبير على قدرة تركيا على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، مع الحفاظ على توازن دقيق بين طموحاتها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية طويلة المدى.

النتائج:

١. أن الدبلوماسية الاقتصادية قد شكلت ركيزة أساسية في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

٢. نجحت تركيا في توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات التنموية والإنسانية، والاستثمارات الخارجية المباشرة، واتفاقيات التجارة الحرة، لتعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٣. برز دور هذه الدبلوماسية بشكل خاص في إدارة الصراعات الإقليمية، حيث استخدمت تركيا أدواتها الاقتصادية للتأثير في مجريات الأحداث في سوريا وليبيا وشرق المتوسط.

٤. لقد حققت الدبلوماسية الاقتصادية التركية نجاحات ملموسة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة وتوسيع نطاق النفوذ التركي، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط.

٥. غير أن هذه السياسة قد واجهت تحديات متزايدة في السنوات الأخيرة، سواء بسبب التحديات الاقتصادية الداخلية مثل تراجع قيمة الليرة التركية والتضخم، أو بسبب التوترات السياسية الإقليمية، فقد أثرت التوترات مع بعض الدول الإقليمية والدولية، مثل مصر واليونان والاتحاد الأوروبي، على فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية وقدرتها على تحقيق أهدافها بشكل كامل.

٦. أن تركيا تواجه منافسة متزايدة من قوى إقليمية ودولية أخرى في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، مثل الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة. وقد أدت هذه التحديات، إلى جانب القيود الداخلية، إلى تراجع نسبي في فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التركية في السنوات الأخيرة.

التوصيات :

في ضوء النتائج توصل البحث لجملة من التوصيات نلخصها بالاتي:

١. ضرورة إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية التركية وتنويع أدواتها لمواجهة التحديات المستقبلية.

٢. أهمية تحسين البيئة الاقتصادية الداخلية وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية لزيادة فعاليتها.

٣. أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية التركية في المستقبل سيعتمد بشكل كبير على قدرة تركيا على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، مع الحفاظ على توازن دقيق بين طموحاتها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية طويلة المدى.

المصادر والمراجع

اولا : المراجع العربية

الدسوقي. أ. (٢٠٢٠). تركيا بين الإرث العثماني والعباءة الأيدلوجية *Turkey's Ottoman Legacy and Ideological Cloak*. السياسة الدولية. مصر (٥٦). ٢١٩.

السرحان، ص. ف. م. (٢٠١٣). أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية: *The impact of geopolitical determinants on Turkish-Arab relations: 2002-2011* ٢٠٠٢-٢٠١١. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. (٦). ٢.

جمعه. م. (٢٠٢٠). تركيا والفواعل من غير الدول في الشرق الأوسط *Turkey and Non-State Actors in the Middle East*. ، السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.

حلوي. ز. (٢٠٢٢). السياسة الخارجية التركية تجاه دول شمال افريقيا : الدوافع والتحديات *Turkish foreign policy towards North African countries : Motivations and challenges*. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.

https://mediterraneanncss.uk/2024/04/02/turkish-north-african/

حمدون. أ. ن. ج. (٢٠١٨). التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الايرانية (سوريا انموذجا) ٢٠١٠ – ٢٠١٢ *Political Transformations in the Arab Countries and their Impacts on Turkish-Iranian Relations (Syria a case study) 2010-2012*. مجلة دراسات إقليمية. (١٢) ٣٨ .

https://regs.uomosul.edu.iq/article_159420.html

حميد. م. ط. (٢١٠٦). السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن العربي *Turkish foreign policy and its impact on Arab security* . ط١. العربي للنشر والتوزيع.

خليل. م. ع. (٢٠٢٠). "العثمانية القديمة".. سياسات تركيا حيال سوريا والعراق *Old Ottoman"... Turkey's Syria and Iraq policies*. السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.

راشد. ب. (٢٠٢٠). تركيا والاتحاد الأوروبي .. حدود التباعد والتقارب *Turkey and the European Union. The limits of divergence and convergence*. السياسة الدولية. مصر (٥٦). ٢١٩.

سليمان، م. (٢٠٢٠). أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي *The dimensions and developments of the European and international positions on the Libyan file*. السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.

عدوان، أ. إ. (٢٠١٩). العلاقات السورية – التركية المحددات والقضايا *Syrian-Turkish relations: Determinants and issues*. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.

عوني، م. (٢٠٢٠). اشتباك الجغرافيا السياسية.. الصدام الحتمي بين "العثمانية الجديدة" واستعادة القوة المصرية *The clash of geopolitics The inevitable clash between "neo-Ottomanism" and the restoration of Egyptian power*. السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.

كمال، م. (٢٠٢٠). تركيا بين الملاذات الآمنة والتوظيف الخارجي للإرهاب *Turkey Between Safe Havens and the Foreign Employment of Terrorism*. السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.

ليتيم، ف. (٢٠١٨). تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط *Turkey's New Regional Role in the Middle East*. مجلة المفكر. (٥). ١. الجزائر.
https://asjp.cerist.dz/en/article/62665
مبارك، ك. (٢٠٢٠). المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية *Internal Determinants of Turkish Foreign Policy*. السياسة الدولية. مصر. (٥٦). ٢١٩.
مظلوم. ج. (٢٠٢٠). السياسة التركية في المنطقة العربية والعالم *Turkish Policy in the Arab Region and the World*. السياسة الدولية. مصر (٥٦). ٢١٩.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Imai,Kohei, 2022. Economic diplomacy on turkish foreign policy under AKP. IDE Discussion Papers 856, Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization(JETRO).
https://ideas.repec.org/p/jet/dpaper/dpaper856.html

İşeri, E., & Dilek, O. (2011). The Limitations of Turkey's New Foreign Policy Activism in the Caucasian Regional Security Complexity. Turkish Studies, (12) 1.

Kirişçi, K. (2009). The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State. New Perspectives on Turkey, 40.

Kurtaran, B. (2020). Economic diplomacy of Turkey, A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Aciences of Middle East Technical Univesity. Ankara.
https://open.metu.edu.tr/handle/11511/45780

Onis, Z., & Kutaly, M. (2013). Rising Powers in a Changing Global Order: The Political Economy of Turkey in the Age of BRICS. Third World Quarterly. (24) 8.